وقد تتبعنا بناء على هذه الثنائية تطور علم اللسانيات بغية تعيين الفرضيات العامة الموفية بتقييم المنوال النحوي العربي. وقد وجدنا طلبتنا في فرضيات العالم هيلمسليف باعتبار أن اعتمادها يضمن الحد الأدنى من الكفاية الوصفية في كل ممارسة نحوية تستند إليها.

وقد كشف لنا اعتمادها تهافت طعون المحدثين في المنوال النحوي العربي. وقد بينا من خلال النتائج التي أفضينا إليها في باب الجملة وأقسام الكلم والوظائف النحوية والوحدات الدنيا الدالة أن ممارسة النحاة العرب كانت ملائمة لبنية لسانهم.

ولئن وضحنا آنفا ما يميّز الممارسة اللغوية القديمة من الممارسة اللسانية حسب مناهج العلوم الحديثة بالمعنى الغاليلي، فإننا نعود إلى هذه النقطة من جديد خشية اللبس. فنقول: إن إثباتنا أن المنوال النحوي العربي من خلال دراسته للوحدات الدالة ملائمة لشكل المضمون للسان العربي لا يعني أن القدماء اكتشفوا الفرضيات العامة لعلم اللسانيات قبل ظهور علم اللسانيات بل ينبغي أن يفهم قولنا على أن العرب خلفوا منوالا إجرائيا، ولكنه غير مؤسّس على فرضيات عامة مثلما ترتبط المنوالات بالفرضيات العامة وتتفاعل معها جدليا في العلم الحديث.

أمّا قولنا بفساد المماثلة بين المنوال النحوي العربي والمنوالات الأروبية القديمة، فلا ينبغي أن يستنتج منه مماثلة بين المنوال النحوي العربي والمنوالات اللسانية الحديثة وإنّما غاية الأمر أن المنوال النحوي العربي يضاهي المنوال الهندي الذي ينسب إلى بانيني.

ومهما كان احتفاؤنا بالنصوص النظرية التي خلفها القدماء فهي لا تمثّل نظرية علمية بالمعنى الدقيق الذي اعتمدناه في هذا العمل. ونحن نستأنس في هذا الحكم بالشاهد الذي صدر به الأستاذ المهيري أطروحته وهو عن هيلمسليف:

«ينبغي قبل كل شيء أن نفهم أن النحو القديم لا يمثل نظرية علمية بنى عليها النحاة ممارسة. بل العكس هو الصحيح. فالنحو القديم ممارسة لا غير. إنّما